حابي HAPI JOURNAL
نشرة تصدر عن بوابة حابي - العدد 299 الثلاثاء 11 يناير 2022

لمساندة البنوك في مواجهة الأزمات المحتملة

البنك المركزي يصدر ضوابط وأحكام منح السيولة الطارئة

جمال نجم: القواعد الجديدة تحوط للمستقبل.. وليس هناك أي بنك بمصر يحتاج إليها حاليا

حابي

أكد جمال نجم، نائب محافظ البنك المركزي المصري، أن قواعد وضوابط السيولة الطارئة التي أعلنها المركزي أمس، هي تعليمات رقابية تنظيمية لعمليات منح السيولة الطارئة للبنوك ذات الملائة المرتفعة، كتحوط للمستقبل.

وقال نائب محافظ البنك المركزي المصري في تصريح خاص لحابي: "ليس هناك أي بنك بمصر يحتاج إلى مثل هذه السيولة حاليًا، وقد تستخدم الآلية الجديدة في المستقبل".

وأضاف نجم، أن البنوك المصرية كافة تتمتع بمعدلات سيولة مرتفعة ومن أعلى معدلات السيولة في المنطقة.

وأعلن البنك المركزي المصري، أمس الإثنين، عن اعتماد وموافقة مجلس إدارته للإطار العام المنظم لعمليات منح تمويل السيولة الطارئة للبنوك، والتي تهدف إلى مساندة البنوك في احتواء الأزمات المحتملة والحد من تأثيرها.

وتعد السيولة الطارئة أداة من الأدوات المتاحة للبنوك المركزية التي يتم بموجبها دعم البنوك ومساندتها لمواجهة أزمات السيولة على المدى القصير، نظرًا لما قد تمثله تلك الأزمات من تهديد لاستمرارية أعمال البنوك، وما قد ينتج عنها من تأثير على المؤسسات المالية الأخرى.

ويقتصر تمويل السيولة الطارئة على البنوك ذات الملاءة المالية، وبسعر عائد أعلى من متوسط أسعار الإقراض السائدة بالسوق، ولمدة قصيرة الأجل لا تتجاوز 180 يومًا، ويجوز مد فترة التمويل أو جزء منه وفقًا للمركز المالي للبنك وقدرته على السداد ومدى احتياجه للسيولة.

وكشف الإطار العام المنظم لعمليات تمويل السيولة الطارئة للبنوك، عن منح التمويل الطارئ بسعر عائد البنك المركزي للإقراض لليلة واحدة مضافًا إليه هامش يحدده مجلس الإدارة بحد أدنى 5%.

عائد تمويل السيولة الطارئة 5% فوق سعر الإقراض كحد أدنى

جمال نجم، نائب محافظ البنك المركزي المصري

وذكر البنك المركزي المصري أن شروط الضمانات المقبولة لمنح تمويل السيولة الطارئة ستقتصر على: الأوراق والأدوات المالية الصادرة عن الحكومة المصرية، ويجوز لمجلس إدارة البنك المركزي قبول غيرها من الضمانات.

ونوه المركزي، إلى تحديد معدل خصم على الضمانات المقدمة وفقًا لنوعها وأجلها، وذلك في ضوء دراسة كل حالة على حدة، وبمراعاة أن تساوي القيمة الحالية للضمانات بعد الخصم قيمة السيولة الطارئة المقدمة للبنك أو أن تزيد عنها، وكذا ألا يقل أجل استحقاق الضمانات المقدمة عن المدة المقررة لتمويل السيولة الطارئة.

وأوضح أن تحديد نسبة التغطية سواء لقيمة الضمانات أو لقيمة السيولة الطارئة يتم وفقًا للمركز المالي للبنك ومستوى المخاطر لديه على ألا تقل تلك النسبة عن 100%.

وأضاف أنه يتم إيداع الضمانات لدى البنك المركزي أو لدى أي جهة أخرى يحددها المركزي طبقًا لقرار مجلس إدارته.

وأشار المركزي إلى أنه في حال عدم قدرة البنك على السداد بعد انتهاء مدة التمويل أو رفض البنك المركزي مد أجل التمويل، يحق للأخير تسييل الضمانات المقدمة من البنك واستخدامها لسداد تمويل السيولة الطارئة، مع إضافة ما يزيد عن ذلك –إن وجد– إلى حسابات البنك لديه.

وحدد المركزي معايير الملاءة المالية في إطار تطبيق عمليات منح السيولة الطارئة، واشترط تقديم البنك طالب السيولة خطة لاستيفائها خلال مدة حدها الأقصى 6 أشهر على أن يحظى بموافقة البنك المركزي عليها، أو أن تتوفر 5 معايير رئيسية تتمثل في: ألا يقل رأس المال الأساسي المستمر عن 4.5%، وألا يقل إجمالي الشريحة الأولى من رأس المال عن 6%، وألا يقل إجمالي معيار كفاية رأس المال + الدعامة التحوطية عن 12.5%.

الضمانات تقتصر على الأوراق الحكومية ويجوز قبول غيرها باحتساب معدل خصم

أو إعادة شراء الأسهم

متابعة مشددة على التمويل الطارئ وحظر استخدامه في توزيعات الأرباح

حابي

أكد البنك المركزي المصري، أن البنك الحاصل على تمويل السيولة الطارئة سيخضع إلى رقابة مشددة تشمل على وجه الخصوص متابعة موقف السيولة بما يشمل السيولة الطارئة بصفة يومية، إلى جانب موافاة المركزي ببيان سلم آجال الاستحقاقات بصورة أسبوعية لمتابعة أي تغيرات في حجم الفجوات.

وأضاف المركزي، أنه يجب موافاته بموافقة لجنة الأصول والخصوم بالبنك الحاصل على التمويل الطارئ قبل منح أي قروض أو تسهيلات ائتمانية جديدة أو زيادة حدود قائمة، وأيضًا موافاته بالتقارير ذات الصلة المعدة من قبل لجان المجلس وإدارتي المخاطر والمراجعة الداخلية.

وبحسب الكتاب الدوري الصادر لتعليمات السيولة الطارئة، يحق للبنك المركزي الاجتماع مع الإدارة العليا أو مجلس إدارة البنك الحاصل على التمويل متى ارتأى المركزي ذلك.

وأشار المركزي، إلى أنه يجوز له منح تمويل السيولة الطارئة كملاذ أخير في حال عدم قدرة أي من البنوك على تلبية احتياجاته من السيولة من سوق الإنتربنك أو من الأسواق المالية الأخرى.

وشدد المركزي على حظر استخدام السيولة الطارئة لتمويل توزيعات الأرباح، أو إعادة شراء الأسهم، أو لصرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة أو توزيعات العاملين، أو لتمويل الأطراف المرتبطة بالبنك.

ويجوز للبنك المركزي الإفصاح عن السيولة الطارئة المقدمة إلى أي من البنوك متى كان ذلك ضروريًا للحفاظ على الاستقرار المالي ودعم ثقة المتعاملين بالقطاع المصرفي.

وأكد على ضرورة التزام البنك الحاصل على السيولة الطارئة بموافاة البنك المركزي بتقرير شهري يوضح مدى التزامه بمعايير الملاءة المالية أو بخطة إعادة الهيكلة، وذكر كل الأصول التي يمكن للبنك استخدامها كضمانات، وأيضًا توضيح كل التطورات والإجراءات المتخذة من قبل البنك لإعادة موقف السيولة لديه إلى وضع مستقر.

يجوز مد فترة التمويل أو جزء منه

السيولة الطارئة تقتصر على البنوك ذات الملاءة وبحد أقصى 180 يومًا

حابي

كشف البنك المركزي المصري، عن أن منح السيولة الطارئة لوحدات القطاع المصرفي بمصر، سيقتصر على البنوك ذات الملاءة المالية.

وأوضح المركزي، أن منح السيولة الطارئة لا بد أن يكون مقابل ضمانات كافية، ويجوز مد فترة التمويل أو جزء منه وفقًا للمركز المالي للبنك وقدرته على السداد ومدى احتياجه للسيولة.

وأشار البنك المركزي إلى أن عمليات منح السيولة الطارئة تعد أداة من الأدوات المتاحة للبنوك المركزية التي يتم بموجبها دعم البنوك ومساندتها لمواجهة أزمات السيولة على المدى القصير، نظرًا لما قد تمثله تلك الأزمات من تهديد لاستمرارية أعمال البنوك، وما قد ينتج عنها من تأثير على المؤسسات المالية الأخرى.

وأضاف أن الأزمة المالية العالمية أظهرت أهمية قيام البنوك المركزية بإرساء إطار واضح وفعال فيما يتعلق بالسيولة الطارئة حيث إن تحديد شروطها وإجراءاتها بشكل مسبق يرفع من جاهزية البنوك للتعامل مع أزمات السيولة المحتملة، الأمر الذي يدعم الحفاظ على سلامة القطاع المصرفي وثقة المتعاملين به.

وشدد على أن عمليات منح السيولة الطارئة تختلف عن العمليات المتعلقة بالسياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة التي يستخدمها البنك المركزي لامتصاص أو ضخ السيولة على مستوى القطاع المصرفي والتأثير على المعروض النقدي، كما تختلف عن أدوات السيولة الأخرى كتسهيلات الليلة الواحدة والتي تهدف بالأساس إلى الحفاظ على سلامة وسلاسة عمل نظم الدفع.

أهم الأخبار

اضغط على العناوين

- بي.بي وإيني تفوزان بامتياز تنقيب بحري عن الغاز في مصر
- معدل التضخم لأسعار المستهلكين بمدن مصر يرتفع إلى 5.9% في ديسمبر
- البورصة المصرية تغلق على ارتفاع بنسبة 0.37% بتداولات تقترب من مليار جنيه
- صندوق النقد: أوميكرون والرفع السريع للفائدة يهددان الاقتصادات الناشئة
- الرقابة المالية: التمويل متناهي الصغر يرتفع إلى 25 مليار جنيه بنهاية أكتوبر